التدخلات الخارجية في ليبيا و انعكاساتها على الأمن الوطني الجز ائري.

External interventions in Libya and their repercussions on Algerian national security

ط.د: رزيق جويدة [1]*

[1] جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس– (الجزائر)

البريد الالكتروني d.rezzig@univ-boumerdes.dz

أ.د:بن صغير عبد العظيم [2]

[2] جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس– (الجزائر)

البريد الالكتروني a.bensegheir@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2023/09/24 تاريخ القبول: 2024/06/07 تاريخ النشر: 2024/06/15

ملخص: *سعت هذه الدراسة للوقوف على الانعكاسات الناتجة على التدخلات الخارجية في الأزمة السياسية الليبية والتي تعدت الحدود الوطنية الليبية وأثرت على الأمن الوطني الجزائري بسبب انكشاف الحدود الطويلة التي تربط بين الجزائر وليبيا نتيجة لسقوط النظام وانهيار المؤسسة الأمنية الليبية, مما أدى لتفاقم الصراع بين القبائل سيطرة الميليشيات ذات التوجهات المختلفة, نشطت المجموعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية, وصارت ليبيا فضاء مفتوح لكل الأعمال غير المشروعة،*

وقد توصلت هذه الدراسة بأن التدخلات الخارجية في ليبيا نتج عنها انعكاسات خطيرة على الوضع الأمني الوطني الجزائري وعلى كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية و العسكرية, وهو ما أثقل كاهل الدولة, خاصة في المجال الأمني والعسكري.

الكلمات المفتاحية: *التهديدات الامنية, - الأمن الوطني, -الأزمة الليبية.*

Abstract: ***Abstract :*** *This study sought of identify the repercussion resulting from the external interventions in the Libyan political crisis, which exceeded the Libyan national borders and affected the Algerian national security due to the exposure of the long borders linking Algeria and Libya as a result of the fall of the regim and the collapse of the Libyan security institution, which leb to the esacerbation of the conflict between the tribes and the control of the militias, with different orientations, terrorist groups organizd crime...*

this study concluded that extemal interventions in Libya resulted serious repercussions on the Algerian national situation and at all economic, political ,social, cultural and military levels.

key words *: Security Threats –National Security – Libyan Crisis*

* رزيق جويدة.

مقدّمة:

عرفت ليبيا كباقي دول الربيع العربي احتجاجات سلمية كانت بدايتها من مدينة بن غازي في 17 فيفري 2011 متأثرة بالثورتين التونسية والمصرية مطالبة بالتغيير الدمقراطي والعدالة في توزيع الثروة بين الجهات والقبائل, إلا أن مقابلة هذه الاحتجاجات بالعنف المسلح من طرف قوات العقيد معمر القذافي تحولت إلى مظاهرات عنيفة دموية توسعت إلى معظم المدن الليبية مطالبة بتغيير النظام. ومع اشتداد الصراع بين قوات النظام والمتظاهرين تطورت المظاهرات إلى حرب قبلية مناطقية بين المعارضين للقذافي و المؤيدين له, وهو ما دفع بالمجتمع الدولي للتدخل وفقا لقراري مجلس الامن رقمي 1970 و 1973 لاحتواء الازمة وحماية المدنيين, مما أدى لإسقاط النظام وقتل العقيد معمر القذافي الذي كان في حقيقة الامر يمثل هدفا استراتيجيا لدول الحلف الأطلسي المتدخلة في ليبيا تحت مظلة حماية الإنسانية.

إن نهاية نظام القذافي لم يكن بداية للحرية والديمقراطية كما كان يعتقد الشعب الليبي, بل كان بداية لتأزم الوضع السياسي واشتداد الصراعات الداخلية, إذ انقسم قادة التغيير إلى فصائل وميليشيات مسلحة متحاربة فيما بينها على السلطة والثروة, الامر الذي انهار معه النظام الأمني وتردت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية, وعرفت الساحة الليبية تزايد نشاط المجموعات الإرهابية والجريمة المنظمة وتجارة البشر والمخدرات والهجرة غير الشرعية, وعمت الفوضى وانتشر السلاح بين العامة واستثر الفساد في كل النواحي وعلى كل المستويات.

إن تفاقم الأزمة الليبية وتردي الأوضاع بها تعدى الحدود الوطنية الليبية إلى دول الجوار الإقليمي وحتى العالمي, والجزائر التي تربطها حدود طويلة مع ليبيا طالتها انعكاسات التدخل الخارجي في ليبيا وما نتج عنه من مخاطر أمنية عديدة على غرار عودة نشاط الجماعات الإرهابية وتجارة المخدرات والتجارة غير المشروعة والجريمة بكل أنواعها.

هذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى انعكست آثار التدخلات الخارجية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضية التالية: **أدت التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية إلى إنعكاسات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري.**

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأجل وصف الحالة الليبية بعد التدخل الخارجي وما وصلت إليه الأوضاع الداخلية الليبية كانت نتيجتها الحرب الأهلية، وتحليل كيفية تأثير انعكاسات التدخلات الخارجية في ليبيا على الامن الوطني الجزائري.

ويهدف هذا المقال إلى الإسهام في إثراء الدراسات السياسية بالمعلومات حول الازمة الليبية, والكشف عن العلاقة بين الاحداث الدائرة في ليبيا والمتغيرات السياسية على الساحة الدولية.

لأجل التحكم في دراسة الموضوع سوف نعالجه فيما يلي:

01- الإطار المفاهيمي للدراسة.

02- إنعكاسات التدخلات الخارجية في ليبيا على الامن الوطني الجزائري

01- الإطار المفاهيمي للدراسة:

التدخل الخارجي ظاهرة سياسية قديمة كانت تأخذ شكل تدخل مباشر باستخدام القوة العسكرية مستهدفة أغراض توسعية استعمارية, غير أن المتغيرات المستجدة على الساحة الدولية خاصة بعد الحرب الباردة وزيادة عدد الدول وحرص الدول الكبرى على تحقيق مصالحها الوطنية صارت سياسة التدخل الخارجي تعبر بشكل صريح وواضح عن فوضى النظام الدولي, حيث أصبحت الدول المتدخلة تصوغ عديد المبررات والاعتبارات الانسانية لتبرير تدخلها في شؤون دولة ما لتحقيق مصالحها الوطنية مستعملة المؤسسات الدولية لإضفاء الشرعية على عملية التدخل, كما حدث في ليبيا عام 2011 وفقا للقرار الأممي 1973 الذي بموجبه تم التدخل وإسقاط النظام. وهو ما أنتج انعكاسات خطيرة تجاوزت الحدود الليبية ومست الأمن الوطني الجزائري.

لتوضيح ذلك سوف نعالج ذلك في عنصرين هما: مفهوم التدخل الخارجي, ثم مفهوم الأمن القومي مع الشرح والتفصيل لكل نقطة.

1.1-مفهوم التدخل الخارجي: التدخل هو أحد مبادئ القانون الدولي الذي جاء كاستثناء لمبدأ عدم التدخل, وأصبح اليوم محل جدال كبير بين فقهاء القانون الدولي والسياسيين بسبب أن التدخلات الخارجية لم تحترم قواعد وشروط التدخل ولا المبررات الإنسانية بقدر ما خضعت لمعايير مصلحية انتقائية, حيث تعمل الدول المتدخلة في شؤون دولة أخرى على تبرير تدخلها وفق ما يخدم مصالحها. وهو ما انعكس سلبا على فكرة التدخل لأجل حماية الإنسانية أو حماية السلم والأمن الدوليين. بل أصبحت حماية الأهداف والمصالح الشخصية هي الدافع الأول في الكثير من عمليات التدخل.

1.1.1- تعريف التدخل الخارجي: يعد تحديد تعريف خاص بالتدخل الخارجي ينال رضا المجتمع الدولي مسالة صعبة يشوبها الغموض نظرا تناقضه مع أحد المفاهيم الرئيسية في القانون الدولي وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم المساس بسيادتها. هذا من الناحية القانونية, كما يبقى عرضة للانتقاد والجدل السياسي والتضارب بين آراء الفقهاء والسياسيين وأهواء الدول في التدخل أو الامتناع عن التدخل حسب مصالحها.

التدخل الدولي في شؤون دولة أخرى يعني الإخلال بالتزام أساسي في القانون الدولي والعلاقات الدولية يفرض على أي دولة الامتناع عن التعرض في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى أو في العلاقات بين الدول, دون أن يكون لهذا التدخل مسوغ قانوني. وهنا نجد الدكتور **محمد عبد الوهاب** يعرف التدخل بأنه: "إقحام دولة لنفسها إقحاما استبداديا بحق أو بدون حق في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة بغرض تغيير الاوضاع القائمة فيها أو الإبقاء عليها أو إرغامها على القيام بعمل معين أو الامتناع عنه مستعملة نفوذها وسلطتها وما لها من وسائل الضغط, وهو بهذا المعنى يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية والشخصية للدولة المعنية (حرزي، 2014، صفحة 23) ما يلاحظ على هذا التعريف أن التدخل الدولي وفقه فعل سلطوي استبدادي تمارسه دولة من خلال تدخلها في شؤون دولة أخرى بطريقة غير قانونية متخطية بذلك القانون الدولي باستعمالها القوة والسلطة

للضغط على الدولة المتدخلة في شؤونها للقيام بعمل أو الامتناع عنه, كما نلاحظ أنه ربط بين القوة والسلطة وعملية التدخل وهو ما يثبته الواقع الدولي اليوم. أما **مارتين وايت Martin wight** يعرفه بانه "عملا مباشرا وعنيفا على مستوى العلاقات الدولية, لكنه لا يصل إلى درجة الحرب المعلنة بين دولتين او أكثر, لأن الحرب هي المرحلة القصوى في مثل هذا التفاعل وبهذا يكون التدخل سلوكا يعتمد التهديد باستخدام القوة العسكرية إن لم يستعملها لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المتدخلة" (منصر، 2011، صفحة 84). وهنا مارتن وايت ربط في تعريفه للتدخل الدولي بين مصلحة الدولة المتدخلة وعملية التدخل, وهو ما يثبت الإنتقائية في تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية لدولة ما بحجية الحفاظ على حقوق الإنسانية والسلم والأمن الدوليين, كما وقع في العراق وليبيا مثلا وعدم التدخل في دول أخرى مهما كانت الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان كما هو الحال في سوريا حاليا. كما نجد **توني كوادي Tony coady** يعرف التدخل بأنه عملا مقصودا من دولة واحدة أو مجموعة دول أو وكالة دولية يستهدف ممارسة سلطة تتجاوز ما يكون في العادة " سياسات داخلية" لدولة أو مجموعة دول أخرى. (بوناب، 2017، صفحة 24).

كما يمكن تحديد مجموعة من المفاهيم المتداخلة مع التدخل الدولي مثل النفوذ الذي يعني التأثير غير المباشر في سلوك طرف آخر وقراراته من خلال إستثمار متغيرات لها أثر في الطرف الواقع تحت التأثير. أما الاعتماد المتبادل فيعني الحاجة المتبادلة بين طرفين وتكييف السلوك لضمان إستمرار هذه التبادلية. والتغلغل يعني الانخراط في الجسد السياسي للطرف الآخر بهدف التأثير من داخله وتوجيه تصرفاته بإتجاه معين. أما الإختراق فهو الأقرب للتدخل ويعني أن النظام يكون فيه أطراف خارجية تشارك بطريقة مباشرة وسلطوية مع أطراف وطنية. وذلك يعني أن الإحتلال أو وجود قواعد عسكرية هو الشكل الواضح لظاهرة الإختراق أو التدخل. (نوفل، 2014، الصفحات 57-58).

أما التدخل العسكري الإنساني فإنه حسب الأستاذ "**روجيه**" اعتراف بحق ممارسة مراقبة دولية من طرف دولة لأعمال مخالفة لقوانين الإنسانية تندرج في السياسة الداخلية لدولة أخرى, فما وقع تجاهل لحقوق الانسانية لشعب من طرف حكامه إلا وأمكن لدولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل باسم المجتمع الدولي لفرض إلغاء أعمال السلطة العامة أو منع تجديدها مستقبلا أو تعويض عن عدم تحرك الدولة باتخاذ تدابير تحفظية مستعجلة. (بن زغدة، 2019، صفحة 33). ما يلاحظ على هذا التعريف أنه أعطى الشرعية على عمليات التدخل الدولي في شؤون دولة أخرى في حال أن هذه الدولة لم تحترم حقوق الإنسان وقامت بأعمال مخالفة لقوانين الإنسانية, وبالتالي يحق التدخل في شؤونها الداخلية باسم المجتمع الدولي. كما أطلق الأستاذ **باكستر** وصف التدخل الإنساني على "استخدام القوة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعاياها مما يتعرضون له من أخطار جسيمة, كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة المتدخلة عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها لخطر الموت. (حرزي، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في ظل تنامي ظاهرتي الإرهاب و الثورات، 2022، صفحة 22). أما الأستاذ **محمد مصطفى يونس** فيعرف التدخل الإنساني على أنه "استخدام

القوة المسلحة أو الـتهديد باستخـدامها بواسطة دولة ما أو بطلب طرف متحارب أو بمعرفـة هيئـة دوليـة بغـرض حمايـة حقـوق الإنسان" نلاحظ أن هذا التعريف أضفى الشرعيـة على التدخل لحمايـة حقوق الإنسان إما بطلب من أحد الأطراف المتحاربة أو بمعرفة هيئة دوليـة. ويعرفه **آدم روبرتس** بأنه "التدخل العسكري في دولـة ما دون موافقة سلطاتها وذلك بغرض منع وقوع معانات أو ضحايا على نطاق واسع بين السكان (بن صغير، 2018، صفحة 230).

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف التدخل الدولي اجرائيا بأنه: فعل مخالف لمبدأ عدم التدخل ومبدأ إحترام سيادة الدول تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية أو إقليمية تحت مظلة المجتمع الدولي, والتدخل في شؤون دولة ما مستعملة وسائل الضغط والإكراه و بكل أشكال الضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري بغية إرغام الدولة المتدخل فيها على القيام بعمل ما أو توجيه السياسة والسلوك السياسي الداخلي أو الخارجي للدولة, أو تغيير السلطة فيها أو الحفاظ عليها. وذلك حسب ما يخدم مصلحة الجهة المتدخلة.

2.1.1 - شروط التدخل الدولي: إن حمايـة رعايا دولة ما لم تعد أمرا داخليا للدولة يمنع على الدول الأخرى التدخل فيها, بل تراجع أمام اهتمام المجتمع الدولي بتلك القضايا وبضرورة احترام سلطات الدولة لحقوق الإنسان وفي حال خرقها أو عدم القدرة على حمايتها بسبب الصراعات الداخليـة والحروب فإن المجتمع الدولي يضطر للتدخل تنفيذا للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأوضاع الإنسانية, خاصة بعد أن انتقل القانون الدولي الإنساني من العرف إلى التقنين والتدويل. ومنه يـمكن ذكر شـروط التدخل الإنساني في العناصر التالية:

- **وجوب الاستناد إلى قواعد القانون الدولي:** ليكون التدخل الدولي مشروعا لابد من استناده إلى قواعد القانون الدولي في شقه المتعلق بحقوق الإنسان, وهو مجموعة القواعد والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدول بإرادتها الحرة, وشاركت في إعدادها, أو انضمت إليها لاحقا. مما ولد على الأطراف المتعاقـدة التـزامات بضـرورة احترام القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذ تلك الالتزامات حتى وإن كانت هذه الالتزامات تخرج بعض المسائـل التي هي في الأصل من اختصاص الدولة مثل توفير الحماية والأمن بكل أنواعه لرعاياها, وتدخل ضمن اختصاصات المجتمع الدولي بهدف حفظ السلم والأمن الدولي واستقراره , ومن ثم حماية الانسانية والأجيال القادمة والحفاظ على حقوقها (غسان، 2013، صفحة 108).
- **التدخل عبر المنظمات الدولية:** وذلك يعني أن يصدر قرار التـدخل من منظمـة الأمم المتحـدة والهيئـات الدوليـة المخولة بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الأنسان.

إن معرفة وإستطلاع أحوال حقوق الإنسان أصبحت أكثر سهولة من السابق نظرا لتوفر عديد الآليات كإلزام الدول بتقديم تقارير عن حقـوق الإنسان فيها, والانتشـار الواسـع للمنظمات الغير حكومية الناشطة في هذا المجال. والاهتمام المتزايد من قبل المنظمات الدوليـة والإقليميـة بها, وهذا يحد

من التدخل بدعوى حماية حقوق الإنسان لدولة ما بإرادتها الحرة المنفردة, أو المشتركة مع دول أخرى في الشؤون الداخلية لدولة ما, إلا بتفويض من طرف الامم المتحدة (غسان، 2013، صفحة 108).

غير أنه ما يلاحظ على التدخل الدولي حاليا أنه في ظل الاحادية القطبية ومركزية القرار أصبحت الدول الكبرى تؤثر في قرارات مجلس الأمن وتوجهها الوجهة التي تخدم مصالحها, فالعمليات الانتقائية في التدخل الإنساني في دول معينة والتغاضي عن أخرى مهما كانت الجـرائم المستهدفة للإنسانية دليل على ذلك. كسرعة الإستجابة للتدخل في كلا من العـراق وليبيا خاصة, وغض الطرف عن الانتهاكات التي تحدث في سوريا, فلسطين واليمن...وغيرها.

-حدود التدخل الدولي المشروع لحماية حقوق الإنسان: إن قواعد القانون الدولي الإنساني هي الإطار الذي يجب على الدول والمنظمات الدولية ألا تتجاوزه, وأن تتقيد بما تنص عليه الاتفاقيات والأعراف الدولية من أهداف التدخل ضمن الحدود المشروعة بعيدا عن التحيز والتمييز بين الدول. فالعمليات الإنسانية من مساعدات وحماية ليست حكرا على جماعة أو دولة دون آخرى, ولذلك يجب التقيد بالحيادية في عمليات التدخل الإنساني وأن تجاوزها يعد خرقا لقواعد القانون الدولي (غسان، 2013، صفحة 109).

2.1 - مفهوم الأمن الوطني: عرفت العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا عام 1648 منظومة من المفاهيم المتكاملة تمحورت حول مفاهيم السيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول, وكان التركيز الأكبر على الاعتبارات الخاصة بالأمن الوطني للدول الذي ذاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية, غير أن مع نهاية الحرب الباردة وظهور متغيرات جديدة سواءا على مستوى الفواعل أو على مستوى القضايا ما دفع إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن عامة.

1.2.1-تعريف الأمن الوطني: الأمن بصفة عامة له معاني كثيرة تدور مجملها حول مجموعة من الصفات الإيجابية كالطمأنينة والثقة والتحرر من الخوف, وتحمل معنى الضدية لبعض الصفات كالخوف والإحساس بالتهديد وعدم الاستقرار , إذن الأمن هو مفهوم مناقض للخوف. ومنه يمكن القول أن عيش المجتمعات والافراد والأمم بسلام وإستمرارية ونماء, إنما قوامه العيش في أمان واستقرار بعيدا عن الحروب وعدم الاستقرار والتهديد الذي يولد الخوف. ومنه يمكن تعريف الأمن الوطني بأنه حسب المقاربة الكلاسيكية لا يتحقق إلا بالقوة العسكرية "الامن الصلب" حيث نجد الإتجاه الواقعي يربط الأمن الوطني بالإستقلال والسيادة الوطنية, وأن التهديد الذي يمس أمن الدولة هو الاعتداءات الخارجية (بن نافلة، 2018، صفحة 304). وهنا نجد **حامد ربيع** يعرف الأمن الوطني بأنه "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدولة المتعاملة معها مراعاتها حتى تستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية والوقائية الإقليمية" وهذا يعني أن الأمن الوطني عبارة عن سياسات وتصورات استراتيجية. كما يعرف المعجم السياسي الأمن الوطني بأنه "حماية الدولة من كافة أنواع العدوان الخارجي والجاسوسية والاستطلاع المعادي والتخريب والازعاج والتاثيرات المعادية الأخرى (بن نافلة، 2018، صفحة 304). وفي نفس السياق نجد **وولترليبمان Lippmann Walter** يرى بأن الأمة

تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هده القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه" (دير، 2014، صفحة 11), ما يلاحظ على هذا التعريف أنه يركز على بعد القوة العسكرية كأساس لمواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية التي يمكن أن تمس الأمن الوطني للدولة. أما المقاربة الليبرالية حاولت إعطاء تصور متفاءل للنظام العالمي من خلال عمل المجتمع الدولي على تجنب الصراعات وتجاوز النزاعات بما يجعل الأمن معطى مشترك بالتوازي مع وجود القوة كآلية لإدارة العلاقات الدولية إلى جانب اعتماد عوامل اقتصادية ومؤسساتية من شأنها التقليل من نشوب النزاعات الدولية (بن قلوش، 2019، صفحة 34), وفي نفس السياق نجد أطروحة " السلام الديمقراطي" التي تعتبر من أهم ما جاءت به نظرية العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة والتي يدور محتواها حول كون أن إنتشار القيم الديمقراطية بين الدول والمجتمعات تحول دون نشوب النزاعات المسلحة, على اعتبار أن الدول الديمقراطية تتعاون وتتكامل فيما بينها اقتصاديا خاصة, ما يحول دون نشوب الصراعات النزاعات بينها. وفي هذا السياق نجد **جوزيف ناي Joseph Nye** يتناول مفهوم الأمن باعتباره " غياب التهديد إلى القيم الكبرى" بعبارة أخرى للأمة التي ستكون آمنة السلامة الإقليمية للدولة وسيادتها, وسكانها, وثقافتها, ورخائها الاقتصادي الذي يجب أن يكون آمن من الدمار والأضرار الكبرى (دير، 2014، صفحة 11). هذا التعريف يركز على عدة أبعاد للامن وعلى رأسها البعد الاقتصادي الذي يرى بانه يجب أن يكون آمنا حتى يحفظ الأمن الوطني من التهديد, ونفس التفكير تقريبا نجده عند **روبرت ماكنمار وريتشارد اولمان** اللذان ركزا على البعد التنموي أي ربط الأمن بالتنمية دون إهمال البعد العسكري لأمن الدولة.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن لا يوجد تعريف جامع للأمن الوطني وذلك راجع إلى تعدد المداس والدارسين واختلاف الزوايا التي ينظر منها كل واحد, إلا أنه يمكن أن نعطي تعريفا إجرائيا للأمن الوطني بأنه يتحقق إذا تحققت مجموعة من الأبعاد وهي: التنمية والرفاه الاقتصادي, والشراكة المجتمعية, وحفظ وصون الثقافة والهوية الوطنية, وحماية السكان والحفاظ على حقوقهم, وسلامة التراب الوطني والسيادة الوطنية, إلى جانب توفر الدولة على الإمكانات والقوة العسكرية التي تحمي من التهديدات الداخلية أو الخارجية.

2.2.1- محددات الأمن الوطني الجزائري: يحدد الأمن الوطني الجزائري بأربعة محددات أساسية هي:

- **محدد الموقع الجغرافي (الجيوسياسي)**: تحتل الجزائر موقعا جغرافيا متميزا في شمال القارة الإفريقية, وتتوسط بلدان المغرب العربي ولها حدود مع كل دولة مغاربية, كما لها حدود من الجهة الجنوبية مع دولتين من دول الساحل الافريقي هما مالي والنيجر , وتعد الجزائر أكبر دولة من حيث المساحة بعد تقسيم السودان 2011, إذ تبلغ مساحتها 2.381.741 كم2 ولها شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كم, ويبلغ طول شريطها الحدودي مع دول الجوار 6343كم موزعة كما يلي (بن نافلة، 2018، صفحة 304).

حدود الجزائر – تونس: 965كم حدود الجزائر - موريتانيا: 463كم

حدود الجزائر- ليبيا: 982 كم حدود الجزائر - الصحراء لغربية: 42كم

حدود الجزائر-النيجر: 956 كم حدود الجزائر - الصحراء لغربية: 42كم

حدود الجزائر-مالي1376كم.

هذا الموقع الاستراتيجي والمساحة الشاسعة للجزائر جعل منها منطقة عبور واتصال بين دول المغرب العربي كما أن اطلالتها من الجهة الشمالية على البحر الأبيض المتوسط جعلها بوابة أوروبا للدخول والتغلغل في العمق الإفريقي للمحافظة على مصالحها في مستعمراتها التقليدية التي تمثل المصدر غير المكلف لموارد أوروبا الاقتصادية الطبيعية, غير أن هذا الموقع ما يهدده هو إحاطته بحدود مكشوفة وغير آمنة خاصة بعد سقوط النظام والأمن الليبي والحرب في مالي.

الخريطةرقم 01: موقع الجزائرودول جوارها.

المصدر: google imag

- **المحدد العسكري:** تلعب المؤسسة العسكرية دورا رياديا في مسيرة تحقيق الامن الوطني الجزائري منذ الاستقلال الى اليوم, وذلك نظرا لما تفرضه الحدود مع دول الجوار من تهديدات على الأمن الوطني, فعقب الاستقلال جاء الغزو المغربي للأراضي الجزائرية في أكتوبر 1963 فيما يعرف بحرب الرمال, إضافة إلى التهديدات الناتجة عن الحركات الإنفصالية والمجموعات الطائفية في دول الساحل والصحراء مثل ملف الأزواد والمحاولات الانفصالية لطوارق الساحل التي كان يدعمها العقيد معمر القذافي, حيث ان الجزائر تشترك في تشكيل الفضاء الجغرافي العبر وطني الذي تستوطنه قبائل التوارق بالساحل الإفريقي كما هو موضح في الخريطة رقم 2 , إلا أن ما يميز توارق الجزائر عن نظرائهم هو تمكينهم من الحقوق السياسية واندماجهم الوطني عكس الأقليات المضطهدة (التوارق) في الدول الأخرى خاصة في مالي التي وصل بها الإضطهاد إلى حد رفع السلاح في وجه الحكومة المركزية لبلدهم للمطالبة بحقوقهم المسلوبة.

الخريطة رقم2 :مناطق انتشارقبائل التوارق

المصدر: google imag

إن التهديد الأخطر جاء بعد الحرب في شمال مالي مع الأزواد, وسقوط النظام الليبي ومن ثم اشتعال الحدود الجنوبية للجزائر نظر لتفاقم الهجمات الإرهابية, كالهجمة الإرهابية على المنشأة النفطية بعين أمناس (تقنتورين) 2013 و الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات النشطة خاصة على الحدود المغربية وتهريب السلاح وغيرها, ما جعل المؤسسة العسكرية بالجزائر دائما في حالة تأهب لحراسة الحدود.

- **المحدد الاقتصادي:** تعد القوة الاقتصادية لأي دولة من المحددات الرئيسية للأمن الوطني, حيث أصبح العامل الاقتصادي في الوقت الراهن من العوامل المفسرة لقوة أو ضعف الدول, والجزائر تتوفر على مساحة جغرافية واسعة تتيح لها تنوع الثروات الطبيعية والمعادن التي تتمثل في مصادر الطاقة كالغاز والبترول والفحم والمعادن الخام كالحديد والقصدير , إضافة لبعض الزراعات كالقمح والشعير و البطاطا هذه الأخيرة التي يحتل إنتاجها المرتبة الأولى عربيا.

عير أنه التهديد الحقيقي الذي يواجه المحدد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري هو هشاشة المنظومة الاقتصادية الجزائرية وطبيعة الاقتصاد المبني على الريع البترولي, هذا الأخير القابل للنفاذ من جهة, والخاضع لتقلبات أسعار السوق النفطية العالمية من جهة أخرى, الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لهزات عنيفة بسبب التذبذب في أسعار المادة الخام النفطية في الأسواق العالمية كما حدث سنة 1998 إذ وصل سعر البرميل إلى 12دولار, وسنة 2014 وصل سعر البرميل إلى 26دولار وكانت الجزائر قد بنت ميزانيتها العامة على سعر مرجعي قدر بـ 35دولار للبرميل مما خلق أزمات داخلية خاصة وأن الجزائر لا تحقق اكتفاءا ذاتيا في مجال الامن الغذائي (العايب، 2011، صفحة 15).

2- انعكاسات التدخلات الخارجية في ليبيا على الامن الوطني الجزائري:

تعرف ليبيا أزمة سياسية نتجت عنها أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة وبيئة أمنية مضطربة ومعقدة, نتيجة لغياب الأمن وانهيار الدولة, وهو ما جعل الامن الوطني الجزائري عرضة للتهديد بموجب الحدود البرية الطويلة المشتركة بين الجزائر وليبيا, إضافة للاضطراب الذي تعيشه منطقة شمال مالي, ولذا فعلى الجزائر المحافظة على الامن الداخلي والأمن الخارجي, فخطورة الوضع الليبي وتزايد عدد الأطراف المتصارعة من الفصائل والمليشيات والجماعات الإرهابية , وتزايد دور الفواعل الخارجية التي كانت السبب الرئيسي في تأجج الوضع الليبي, وانتشار الفساد وكل الاعمال الاجرامية, ما وضع الامن الوطني الجزائري بمواجهة انعكاسات خطيرة أنتجتها الازمة الليبية. نذكرها في العناصر التالية:

1.2- الانعكاسات الأمنية للتدخلات الخارجية في ليبيا على الامن الوطني الجزائري : أدى التدخل الخارجي في الازمة الليبية إلى إسقاط النظام زيادة درجة تعقيد وتشابك الأزمة بتحول الحراك إلى حرب أهلية تتصارع فيا القبائل والمليشيات والمجموعات الإرهابية, وحدوث انفلات أمني رهيب, وهنا نجد الخبير الأمريكي دافيد روس أكد في مداخلته أمام الكونغرس أن تدخل الناتو كان خطا استراتيجي لدول الحلف وأن هذا التدخل عزز من تواجد الجماعات الإرهابية وأفرز انعكاسات امتدت إلى دول الجوار الليبي (فرحاني و أوشريف، دون سنة نشر، صفحة 110).

لقد أفرزت التدخلات الخارجية في ليبيا عديد الانعكاسات على المستوى الأمني والعسكري للجزائر ذلك لأن الدولتان تشتركان في شريطا حدوديا يبلغ 982كم, فالأمن الوطني الجزائري لا يعني فقط الأمن الداخلي للدولة ,أي حفض وصون الإقليم الوطني –الإقليم السيادي للدولة- بل الأمن يعني أيضا أمن دول الجوار, وفي هذا السياق أشار **"والتر ليبمان"** إلى أن "الامن الوطني هو قدرة الدولة على متابعة سير مصالحها بنجاح وفق ما تراه موافقا لمصالحها في أي مكان" (Robinson, 2008, p. 189).

ولذا سنحاول ذكر أهم الانعكاسات العسكرية التي خلفتها التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري نظرا لما استقبلته الجزائر من تهديدات صلبة على حدودها الشرقية والجنوبية الشرقية في ظل سقوط النظام والانفلات الأمني وانهيار منظومة الأمن والدفاع, التجاذبات الإقليمية والدولية في التدخل لإدارة الملف الليبي كلا حسب مصلحته.

- **التأثير على أمن الحدود:** نعلم أن الجزائر تربطها حدود شاسعة غير آمنة ومكشوفة مع ليبيا الامر الذي يجعل مسألة تأمين الحدود معضلة أمنية فرضتها الصراعات والاضطرابات المتنامية في دول الجوار المغاربي والساحلي , المتنوعة وذات المسارات الغامضة , وبسبب غياب الأطراف الأخرى (دول الجوار) في عملية تأمين الحدود واستمرار تصاعد الازمة الليبية, فرض على الجزائر محاولة تأمين حدودها بالانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري حوالي 20ألف جندي وأكثر من 5000 من حماة الحدود التابعة للدرك الوطني المنتشرة على طول الحدود المتاخمة لليبيا, والتي تقوم بتمشيط المناطق الحدودية ليلا ونهارا مدعومين بالقوات الجوية الجزائرية (تراكة و عموري، 2017، صفحة 620). وغيرها من الإجراءات الأمنية التي تبنتها الجزائر لمواجهة تصاعد انعكاسات الازمة الليبية والتي أدت إلى التوسع في الإنفاق على القطاع العسكري الذي استحوذ على أكبر الاعتمادات المالية في ميزانية الدولة , وهو في تصاعد مستمر , كما هو موضح في الجدول رقم1 , حيث أن تجنيد الجيش على الحدود الجزائرية الليبية كلف الجزائر نفقات ضخمة في المجال العسكري, وهذا على حساب المجالات التنموية الأخرى, وأثر على الميزانية العامة للدولة , ومع الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي بتقنتورين جانفي 2013 التي راح ضحيتها جزائري و37أجنبي, إضافة لعديد العمليات الإرهابية التي سبقتها, تبنت الحكومة الجزائرية إجراءات أخرى تمثلت في غلق الحدود والمنافذ البرية بشكل كامل مع ليبيا .

لجدول رقم1: تطور الاعتماد المالي المخصص لوزارة الدفاع الوطني حسب كل سنة (2011 – 2023):

السنة	الاعتماد المالي المخصص لها	السنة	الاعتماد المالي المخصص لها
2011	516 638 000 000 دج	**2018**	1 118 297 000 000 دج
2012	723 173 123 000 دج	**2019**	1 230 000 000 000 دج
2013	825 860 800 000 دج	**2020**	1 230 330 000 000 دج
2014	1 047 926 000 000 دج	**2021**	1 230 000 000 000 دج

2015	1 118 297 000 000 دج	**2022**	1 300 000 000 000 دج
2016	1 118 297 000 000 دج	**2023**	2 486 000 000 000 دج
2017	1 118 297 000 000 دج		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالي لسنوات من 2011 إلى 2023.

- **تنامي نشاط الجماعات الإرهابية:** أنتجت التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية ضعفا للدولة وانهيارا للمؤسسات الأمنية وتوافرا للسلاح, مما خلق أرضا خصبة لتنامي انشاط الإرهابي على الأراضي الليبية واصبح يهدد أمن الجزائر, التي عرفت عديد الهجمات الإرهابية منذ تفجير الأزمة الليبية كانت بدايتها محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس بعد امتناع الجزائر عن تسليمهم أفراد من عائلة القذافي, واختطاف 4سواح من جنسيات أوروبية من مخيم الرابوني بتندوف سنة 2011, وعمليات تفجيرية استهدفت مقرات امنية في تمنراست وتندوف سنة 2012, وهجمات حركة التوحيد والجهاد على مقر الدرك الوطني في تمنراست سنة 2012, وغيرها من العمليات الإرهابية التي تثبت ان الجزائر مستهدفة من طرف الجماعات الإرهابية.

- **تهريب الأسلحة والمتاجرة بها:** لم تتمكن ليبيا من التوصل إلى اجماع سياسي حول تشكيل حكومة وطنية وإيجاد تسوية حول نزع سلاح ما يقارب 1700 مجموعة مسلحة, وبقيت الجماعات الإرهابية مسيطرة على الوضع الليبي بسبب نهب مخازن الأسلحة على نطاق واسع مما أصبح يهدد أمن المنطقة وعلى رأسها أمن الجزائر التي أصبح تهريب السلاح والمتاجرة به أمر يؤرقها, لان حالة اللا أمن في ليبيا تفتح المجال أمام المنظمات الإرهابية والاجرامية كتنظيم القاعدة وداعش الهادفتان إلى تكوين الدولة الإسلامية بالاستلاء على ليبيا واعلانها مركزا للخلافة الإسلامية , ثم التوسع إلى باقي المناطق.

-**خطورة توريط الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا:** رغم محاولات دول حلف الناتو وعلى رأسها فرنسا بتدخل جزائري في ليبيا, وكذلك زيارة مسؤولون ليبيون للجزائر لطلب القيام بتدخل عسكري في ليبيا للمساعدة في فرض النظام في طرابلس. إلا أن الجزائر رفضت التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا, إذ جاء على لسان وزير الخارجية الجزائرية "رمضان لعمامرة" أن الحكومة الجزائرية ترفض التدخل العسكري لحل الازمة الليبية داعمة لكل الجهود الرامية لإيجاد حل سلمي للازمة, ونفى نفيا قاطعا أن يكون للجزائر نية في التدخل, وأعلن ان الجزائر تدعم حوارا سياسيا وطنيا شاملا في ليبيا وليس حلا عسكريا (فرحاني و أوشريف، دون سنة نشر، صفحة 215).

2.2- الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتدخلات الخارجية في الازمة الليبية على الامن الوطني الجزائري: لما الأمن لم يعد محصورا في المجال العسكري وأمن الحدود, واتسع ليشمل مجالات أجرى اقتصادية واجتماعية كالأمن الغذائي, الامن الصحي, الأمن الثقافي, الأمن البيئي وغيرها, فإن انعكاسات التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية تكون لها تبعات اقتصادية واجتماعية, ذلك لأنه لا امن لدولة دون أن يكون لها إمكانات اقتصادية متنوعة توفر لها فرص تنمية حقيقية وبناء اجتماعي متماسك ينعم فيه

الفرد والجماعة بالعيش الكريم والسلم الاجتماعي, ومنه فتهديد الامن الوطني يعني بالضرورة المساس بالقدرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة (فرحاني و أوشريف، دون سنة نشر، صفحة 224).

حسب تقرير معهد واشنطن للشرق الأدنى فإن الحرب في ليبيا وما نتج عنها من انتشار رهيب للسلاح والمتاجرة به, ما مكن من سيطرة الإسلاميين على إقليم الأزواد الذي أعقبه التدخل الفرنسي في شمال مالي كلف الجزائر أكثر من ملياري دولار فقط كدعم لوجستي للجيش يشمل نفقات النقل والإمداد بالطعام وإنشاء مراكز مراقبة جديدة في الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية والأرقام مرشحة للزيادة، وهو ما أثر سلباً على ميزانية الدولة، التي خصصت أكبر الاعتمادات المالية لوزارة الدفاع الوطني, ففي الوقت الذي تريد فيه الجزائر حل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية يبدوا أن التحديات الأمنية بليبيا ودول الجوار سيجعلها تفكر كثيراً في كيفية استغلال هذه الميزانية لتحقيق الأمن الوطني الجزائري ومواجهة التهديدات القادمة من ليبيا قبل التوجه إلى قطاعات أخرى، لأن الأمن في الحقيقة هو القاعدة الأساسية التي يمكن من خلال الانطلاق لتحقيق عملية التنمية في الجزائر (جارش، 2017، صفحة 22).

إن الازمة الليبية جعلت من الشركات الأجنبية تحسب ألف حساب لاستئناف نشاطها أو الاستثمار في الجنوب الشرقي خوفا من استهدافها من طرف الجماعات الإرهابية – وهو ما يثبت مقولة رأس المال جبان- فمثلا بعد الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي تيقنتورين بالجنوب الجزائري عملت الشركة اليابانية "جي جي سي" والشركة الإنجليزية "بيتروفاك" على ترحيل عمالها الأجانب كإجراءات أمنية, وهذا يؤدي إلى توقف أهم منشأة غازية تنتج ما يقدر بـ :25مليون متر مكعب يوميا من الغاز, أي ما يقدر بـــ : 12% من صادرات الجزائر, كما أن حدث كهذا يخيف المستثمرين الأجانب من التفكير في الاستثمار في الجزائر (جارش، 2017، صفحة 22). فالهجمات الإرهابية ساهمت في تدهور القطاع السياحي بالصحراء الجزائرية التي تعد قبلة سياحية للأجانب نظراً للخبايا الموجودة في الهقار والطاسيلي وجمال غروب الشمس والمناظر الصحراوية الخلابة، وهو ما يشكل دخل للاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة، لكن مع تعقد الأوضاع قد يتخوف السياح من التوجه للصحراء الجزائرية أو حتى الحدود الشرقية تخوفاً من الاختطاف أو الاستهداف.

أما الانعكاسات على المستوى الاجتماعي فتعتبر الجزائر بلد استقبال للنازحين واللاجئين من الدول الافريقية هروبا من الأوضاع الغير مستقرة والحالات المزرية التي يعيشها العديد من شعوب القارة , من صراعات وانقلابات عسكرية وانفلات أمني وحالات المجاعة وتدهور للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مست مناطق واسعة من صحراء افريقيا, هذا ما أدى إلى موجات كبيرة من النازحين إلى الجزائر, وهو ما يعبر عن تحدي على مستوى الأمن الاجتماعي والاقتصادي لأن ذلك إضافة إلى التوسع في الانفاق على القطاع العسكري لأجل أمن الحدود, يعني زيادة انفاق الجزائر لتأمين الغذاء للمجتمع الجزائري من جهة, والتخوف من انتقال الأوبئة والامراض وانتشار آفة تناول المخدرات بين الشباب الجزائري عن طريق التجارة غير الشرعية العابرة لحدود سرا, أو انتقال الفكر الجهادي إلى الجزائر من ليبيا عبر الجماعات

والافراد المتشددة. فكل هذه التهديدات أدت إلى تلازم بين المد لإرهابي والجريمة لمنظمة وتجارة البشر والمخدرات والهجرات غير الشرعية, كلها تحديات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري.

فمنذ بداية الأزمة الليبية وأعداد النازحون واللاجئون الليبيون في الجزائر في تزايد ملحوظة بالرغم من غلق الحدود البرية الجزائرية, فقد أحصي الهلال الأحمر الجزائري وجود أكثر من خمسين ألف لاجئ ليبي أغلبهم وصل إلي الأراضي الجزائرية من خلال المعابر الحدودية ويستقرون في المدن الشرقية الجنوبية كمدينة ورقلة وواد سوف, فعملت السلطات الجزائرية علي خلق مناخ يتسم بالاستقرار لهؤلاء اللاجئين, حيث تم إنشاء مراكز إيواء للعائلات الليبية, ويتم دعمهم بشكل منتظم, كما قدمت الحكومة الجزائرية مساعدات كثيرة للمدن الليبية في غات وغدامس وأوباري, وحسب تقارير المفوضية السامية لشؤن اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن الجزائر أصبحت مرشحة للتحول إلي الوجهة الأولي للنازحين واللاجئين الليبيين مع وجود احتمالات لتنامي أعدادهم في الجزائر إلي ما يقرب من 3.5 مليون لاجئ ونازح ليبي, فمن المُلاحظ في هذا الصدد أن الدولة الجزائرية لا تستقبل فقط لاجئين من ليبيا بل تستقبل كل الفارين من النزاعات المسلحة في ليبيا, فمن الممكن أن يكون هؤلاء الفارين ينتمون لجماعات إرهابية أو يحملون السلاح مما يشكل خطورة علي الأمن القومي الجزائري (عبد العزيز، 2022).

3.2-الانعكاسات السياسية للتدخلات الخارجية في الازمة الليبية على الامن الوطني الجزائري. شكلت الازمة الليبية بعد التدخلات الخارجية فيها تهديدا خطيرا للاستقرار في الجزائر تمثل في امكانية امتداد مكونات اجتماعية قبلية بين البلدين كما هو الحال في حالة "قبائل الطوارق", فقد برزت بشكل واضح في أعقاب الأزمة الليبية خطورة حركة تحرير الأزواد في شمال مالي, كحركة انفصالية عمادها من قبائل الطوارق, وهو ما يعني بالنسبة للجزائر إمكانية بروز مطالبات بالتوسع الانفصالي للطوارق إلي الداخل الجزائري باعتبارها مناطق امتداد للطوارق. كما أن بروز خطر تفكيك الدولة الليبية وتقسيمها وفقًا لسيناريوهات متعددة كمشروع" الفدرلة" عبر تقسيم الدولة إلي ثلاثة أقاليم" برقة, وطرابلس, وفزان" زاد من إذكاء النزاعات العرقية ومخططات التقسيم والحركات الانفصالية في عموم منطقة المغرب العربي وبصفة خاصة الجزائر (عبد العزيز، 2022), بعد التأكد من وجود تهديدات صادرة للجزائر عبر الحدود الليبية تمثلت في وجود مناطق لتخزين السلاح كشفت عنها الاحصائيات الواردة عن مفرزات الجيش الوطني الشعبي , فقد اكتشفت في منطقة "كوينين" في الوادي ستة (6) منظومات صواريخ "ستينغر" المضادة للطيران وقاذفات صواريخ ورشاشات إضافة لأسلحة خفيفة وغيرها (تراكة و عموري، 2017، صفحة 224). ولدلك يبدوا أن الجزائر تواجه عدة مصاعب وتحديات دبلوماسية للتوفيق واستخدام لغة الحوار بين الأطراف المتصارعة في ليبيا في الوقت الذي تحاول أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر أو خفي وبأجندات متباينة استخدام الحسم العسكري بغرض تحقيق مصالحه.

كما انه للنازحين والمهاجرين غير الشرعيين انكاسات سياسية خطيرة, حيث يحدث توافدهم المستمر اضطرابات سياسية تنعكس اجتماعيا واقتصاديا لارتباط الحضور المستمر للمهاجرين بعصابات

متخصصة في الاجرام بشتى انواعه كتجارة المخدرات , وتجارة السلاح, وتجارة البشر, و جرائم الخطف والاعتداء والسرقة , وتبييض الأموال ....وغيرها (مجدان، 2020، صفحة 102).

الخاتمة: سعت هذه الدراسة إلى البحث في الانعكاسات التي انتجتها التدخلات الخارجية في الازمة الليبية. وقد تم التوصل إلى أن الازمة الليبية وما نتج عنها من انعكاسات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري شكل تحدي حقيقي وكبير للجزائر التي وجدت نفسها في مواجهة حالة من الفراغ الأمني والسياسي, من خلال وجود حدود مكشوفة وهشة بسبب غياب لمؤسسات أمنية قوية ومستقرة في ليبيا وانتشار فوضى السلاح مما ساهم في سيطرة الميليشيات المتطرفة على الوضع الليبي, وزيادة نشاط تنظيمات إرهابية وتمددها إلى الحدود الجنوبية الجزائرية واستقرت للبحث عن منافذ للتزود بالأسلحة وكل المعدات , إضافة إلى رواج تجارة المخدرات على الحدود والاتجار بالبشر و السلع المهربة, زيادة على الاعداد المتزايدة للنازحين والمهاجرين غير الشرعيين من الليبيين ومن دول الساحل. كل هذا شكل مركب من التهديدات على كل المستويات: العسكرية, السياسية ,الاقتصادية, والاجتماعية كانت بمثابة حمل ثقيل على الجزائر, جعلت جعلت صانع القرار الجزائري أمام مسؤولية عسكرية ودبلوماسية واستخباراتية للبحث عن مقاربة شاملة لبناء السلم والامن في المنطقة, لأن أمن الجزائر مرتبط بأمن دول جوارها وخاصة ليبيا. الامر الذي جعلها تسعى في إطار مقاربتها الأمنية لتغليب الاليات الدبلوماسية السياسية والأمنية على الاليات العسكرية لحل الازمة الليبية.

التوصيات:

لقد تم وضع مجموعة من التوصيات قد تسهم في تعزيز إيجاد حل للازمة الليبية لأجل تخطي التهديدات الأمنية الناتجة عنها التي باتت تؤرق صانع القرار الجزائري والمجتمع ككل وهي:

1- ضرورة تأكيد الجزائر على متابعة وتنفذ القرارات التي جاءت بها القمة العربية المنعقدة بالجزائر 2022 فيما يتعلق بالملف الليبي.

2- العمل على لم الشمل الليبي من خلال حوار وطني ومصالحة بين كل أطراف النزاع وكل أطياف المجتمع.

3- الإسراع في تنظيم انتخابات رئاسية, يحق فيها لكل طرف من اطراف النزاع أن يقدم مرشحه, مع ضرورة احترام ما تسفر عنه نتائج الانتخابات.

4- تشكيل حكومة وفاق وطني من كل الاطياف السياسية

5- صياغة دستور توافقي وطني

6-العمل على جمع السلاح وادماج كل الوحدات العسكرية في جيش نظامي واحد.

7- الحرص على عدم التدخل الخارجي في تشكيل الحوار الوطني بل يجب أن يكون الحوار ليبي-ليبي.

قائمة المراجع:

.uuuu .(5555) .kkkk

Robinson, p. (2008). *Divtionary of International security ,united state of Amarica.* Amarica: policy press.

أحمد سعيد نوفل. (2014). *التداعيات الجيو سراتيجية للثورات العربية* (المجلد ط1). بيروت: المركز العربي للابحاثودراسة السياسات.

السعيد حرزي. (2014). *ارهاب الدولة في ظل التدخل الامريكي في افغانستان نيكاراغوا , وليبيا* . الجزائر.

السعيد حرزي. (2022). *الحماية الدولية لحقوق الإنسان في ظل تنامي ظاهرتي الإرهاب و الثورات* (المجلد ط1). الجزائر، الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية.

أمينة بن نافلة. (2018). الامن الوطني الجزائري بين التهديدات الامنية الاقليمية وبناء الامن في منطقة الساحل والصحراء. *المجلة الجزائرية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية*، صفحة 304.

أمينة دير. (2014). أثر التهديدات البيئية على واقعا لأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة –دول القرن الإفريقي-(شهادة ماجستير) في العلوم السياسية. ص11. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

بلال جمال عبد العزيز. (21 07, 2022). *تداعيات الازمة الليبيةعلى الامن القومي الجزائري في الفترة 2011 - 2021.* تاريخ الاسترداد 20 04, 2023، من المركز الديمقراطي العربي: https//democraticac.de

جمال تراكة ، و نسيمة عموري. (2017). التهديدات السياسية العسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري. *مجلة مقون*، صفحة ص620.

جمال منصر. (2011). التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية –دراسة في المفهوم والظاهرة(سهادة دكتوراه في العلوم السياسية). 84. باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر- باتنة-.

سليم العايب. (2011). الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي(شهادة ماجستير) في العلوم السياسية. ص15. باتنة، الجزائر.

عادل جارش. (2017). تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على لأمن الوطني الجزائري. *مجلة العلوم السياسية والقانون.*

عائشة بن زغدة. (2019). اثر التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية :دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي في سنة 2003(شهادة دكتوراه) في العلوم السياسية. ص33. باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة-.

عبد المؤمن بن صغير. (سبتمبر, 2018). ,"التدخل الإنساني و إشكالية المساس بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على ضوء قواعد القانون الدولي. *المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية*، صفحة ص230.

عمر فرحاني، و يسرى أوشريف. (دون سنة نشر). *تداعيات الازمة الليبية على الامن القومي في الجزائر.* الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.

كمال بوناب. (2017). التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي(شهادة دكتوراه) في العلوم السياسية. ص24. باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.

محمد مجدان. (2020). التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي المظاهر,الأسباب, والانعكاسات. *مجلة دراسات استراتيجية*، صفحة ص102.

مدحت خير الدين غسان. (2013). *القانون الدولي الإنساني التدخل الدولي* (المجلد ط1). الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

نوال بن قلوش. (2019). الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية بجنوب حوض المتوسط: دراسة حالة الجزائر (شهادة دكتوراه) في العلوم السياسية. ص34. وهران، الجزائر: جامعة وهران.

- Robinson, p. (2008). *Divtionary of International security ,united state of Amarica.* Amarica: policy press.